

المحاضرة العاشرة: التعليم الخاص والتعليم المتخصص في الجزائر

يجب التمييز بين مؤسسة التعليم الخاصة ومؤسسة التعليم، فال الأولى تعني استحداث مؤسسات خاصة يمتلكها أفراد، أما الخوخصة فتعني التنازل عن مؤسسة تعليم عمومية لتحول ملكية خاصة، كما جرى في القطاع الاقتصادي وما سمي "خوخصة المؤسسات العمومية"."

هذا من حيث التعريف، أما على مستوى الغاية، فيُنظر إلى هذه المدرسة من زاوية القيمة المضافة التي تتحققها إلى جانب المدرسة العمومية، ومدى انسجامها مع مشروع المدرسة الوطنية المعرفة في الدستور وقوانين الدولة.

تكلفت المادة 2 من المرسوم التنفيذي رقم 04 - 90 المؤرخ في 24 مارس سنة 2004، والذي يحدد شروط إنشاء مؤسسات التربية والتعليم الخاصة وفتحها ومراقبتها في مادته الثانية، بتعريفها أنها (كل مؤسسة للتربية والتعليم التحضيري والابتدائي والمتوسط والثانوي ينشأها شخص طبيعي أو معنوي خاضع للقانون الخاص، تقدم تعليما بمقابل)، وبهذا التعريف تقع في المجال المقابل للمؤسسة العمومية التي تقدم تعليما مجانيًا، وهو حق مكفول لكل طفل جزائري بلغ سن الدراسة.

أمرية 1976 وتحديداً المادة 10 منها، منعت نهائياً فتح أي مؤسسة تعليم خاصة، فالنظام التربوي الوطني لا يمكن إسناده للخواص لأنّه "من اختصاص الدولة، ولا يسمح بأي مبادرة فردية أو جماعية خارج الإطار المحدد بهذا الأمر"، غير أن فكرة المدرسة الخاصة كانت قائمة منذ مطلع التسعينيات بسمى "المدرسة الخاصة المدعومة" 1.

وقد ساد هذا الوضع إلى غاية صدور القانون التوجيهي للتربية في 2008، والذي أعاد النظر جزرياً في أحكام الأممية المشار إليها سابقاً وخاصة في أحكامه التي تضمنتها المواد (من 57 إلى 65)، والتي تسمح بفتح مؤسسات تعليم خاصة ضمن شروط وضوابط محددة (لكل شخص طبيعي أو معنوي خاضع للقانون الخاص، وتتوفر فيه الشروط المحددة قانوناً، الحق في فتح مؤسسات خاصة للتربية والتعليم - المادة 58 الفقرة الأولى)، وفي المقابل يمنع خوخصة المؤسسات التعليمية العمومية بناء على ما ورد في الفقرة الأخيرة من هذه المادة (لا يمكن ومهما كانت الأسباب خوخصة المؤسسات المدرسية العمومية)، كما تشرط الفقرة الثانية منها (أن يتمتع مدير مؤسسة خاصة للتربية والتعليم بالجنسية الجزائرية)

ودرعاً لأي تجاوز قد ينعكس سلباً على التلميذ من جنسية جزائرية، كأن يلقن تعليماً أجنبياً لا يتوافق مع غايات النظام التربوي الجزائري ومبادئه -أعني من الناحية البيداغوجية- فقد اشترط القانون ما يلي:

-يُمنح التعليم فيها باللغة العربية في جميع المستويات وفي جميع المواد (المادة 59)

-الالتزام بتطبيق برامج التعليم الرسمية، كل نشاط تربوي أو بيداغوجي إضافي يقتضي ترخيصاً مسبقاً من الوزارة الوصية (المادة 60)

-يخضع التلاميذ المتمدرسون فيها للامتحانات التي ينظمها القطاع العام، بالصيغة نفسها و بالشروط ذاتها المطبقة على التلاميذ المتمدرسين في مؤسسات التربية والتعليم العمومية (المادة 63)

-حافظوا على حقوق التلاميذ في حال غلق المؤسسة التعليمية الخاصة، يُنقل تلاميذها إلى مؤسسة عمومية، كما يمكنهم الانقال من مؤسسة عمومية إلى مؤسسة خاصة إذا رغبوا في ذلك (المادة 64)

كما اشترط المرسوم المشار إليه سابقاً في بعض مواده:

-الإعلان عن تكاليف الدراسة المتعلقة بكل طور تعليمي (المادة 11)

-الخضوع للمراقبة البيداغوجية والإدارية التي يمارسها موظفو التفتيش العموميون (المادة 33)

الامتناع عن قبول أي شكل من أشكال التمويل أو الهبات خارج نطاق مواردها الذاتية، إلا بموافقة الوزارة الوصية (المادة 37)

التعليم لإطار القانوني للتعليم الخاص ذوي الاحتياجات الخاصة في الجزائر

يستند هذا النوع من التعليم إلى مجموعة من القوانين أهمها:

1. القانون التوجيهي للتربية الوطنية 08-04 (السنة: 2008).

وينص على:

- حق الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في تعليم مناسب.
- إمكانية دمجهم في المدارس العادية إذا توفرت شروط التمدرس.
- إنشاء أنواع خاصة داخل المؤسسات التربوية.
- التعاون بين وزارة التربية ووزارة التضامن الوطني.

2. القوانين والتنظيمات الخاصة بوزارة التضامن الوطني

وهي المسؤولة عن:

- مراكز التربية المتخصصة.
- مراكز إعادة التأهيل.
- التكوين المتخصص لفئات: الصم، المكفوفين، التوحد، الإعاقة الذهنية.

3. الاتفاقيات الدولية

خاصة اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (CRPD) التي صادقت عليها الجزائر سنة 2009.

2. أنواع التعليم المتخصص في الجزائر

1. الإدماج المدرسي (المدرسة العادية)

يخصّ الأطفال ذوي إعاقات خفيفة أو متوسطة. يتم دمجهم في أنواع عادية مع توفير:

- معلمين مساعدين.
- تكييف المناهج (تبسيط، تقليل الكلمات، تمديد الوقت).
- مراقبة طبية-نفسية.

2. الأقسام الخاصة داخل المدارس

وستهدف غالباً:

- الإعاقة الذهنية المتوسطة
- اضطرابات التعلم
- اضطرابات النطق

يتم تدريس برنامج مبسط + دعم فردي.

3. التعليم في المراكز المتخصصة التابعة لوزارة التضامن الوطني

وهي موجهة للفئات التالية:

✓ المكفوفون

مدارس خاصة تستعمل:

- طريقة برايل
- الوسائل السمعية

✓ الصم والبكم

التعليم بلغة الإشارة الجزائرية (LSA)

✓ الإعاقة الذهنية

برامج تأهيلية تربوية:

- تنمية القدرات الإدراكية
- تدريب مهني مبكر

✓ اضطرابات طيف التوحد

مراكز متخصصة تعتمد:

- طريقة ABA
- PECS
- التعليم الهيكلي TEACCH

✓ الإعاقات الحركية

3. المؤسسات والجهات المسؤولة

وزارة التربية الوطنية

- الأقسام المدمجة
- الدعم البيداغوجي
- التكوين المتخصص للمعلمين

وزارة التضامن الوطني

- مراكز التربية المتخصصة
- التأهيل وإعادة التأهيل
- الكشف المبكر
- المتابعة الطبية والنفسية

وزارة الصحة

- تشخيص الإعاقة
- التوجيه والدعم العلاجي

الجمعيات

مثلاً:

- جمعية "إكرام" لذوي الإعاقة
- الجمعية الوطنية للصم
- جمعية التوحد

4. أساليب التعليم والتكييف البيداغوجي

1. التكييف في المحتوى .

- تبسيط الدروس

- تقليل الوحدات
- التركيز على التعلمات الأساسية

2. التكيف في الزمن.

- تمديد وقت الاختبارات
- حرص دعم فردية

3. الوسائل التعليمية الملائمة

- كتب برايل
- لوحات تواصل
- لوحات مصورة للأطفال التوحديين
- الوسائط السمعية والبصرية

4. تقويم خاص.

- ملاحظة سلوكية
- تقييم تقاضلي
- عدم التركيز على الاختبارات التحريرية فقط

5. إيجابيات منظومة التعليم المتخصص

- توفير حق التعليم للجميع.
- وجود مراكز تربوية في كل ولايات الوطن تقريباً.
- إدماج عدد كبير من الأطفال في المدارس العادية.
- تكوينات بيداغوجية متخصصة للمعلمين.
- تزايد الوعي الأسري والمجتمعي.

6. التحديات والصعوبات

- نقص المعلمين المتخصصين.
- اكتناظ المدارس مما يصعب الإدماج.
- قلة الوسائل التربوية الخاصة (برايل، وسائل تواصل (...))

- ضعف التشخيص المبكر.
 - تفاوت كبير بين الولايات من حيث الخدمات.
 - ضعف التعاون بين المدرسة والأسرة في بعض الحالات.
-

7. حمقرحات تحسين التعليم المتخصص

- تعميم مراكز التشخيص المبكر.
- زيادة تكوين معلمي الاحتياجات الخاصة.
- تجهيز المدارس بوسائل تعليمية حديثة.
- إدماج متخصصين: نفسانيين، أرطفيونيين، ومعالجين.
- توسيع نظام الدمج المدرسي للفئات القابلة لذلك.
- رقمنة الوسائل التعليمية (كتب صوتية، منصات بيداغوجية...) ...

المتخصص: